المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: مشروع انابيب السلام وازمة العلاقات التركية السورية
اسم الكاتب: م.م. مازن خليل ابراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2137
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مشروع انابيب السلام
وازمة العلاقات التركية السورية

م.م مازن خليل ابراهيم(*)

المقدمـة:

إن تـشخيص الوضـع المـائي في الـشرق الأوسـط يـشير إلى أن المنطقـة تواجـه عجـزا متزايـدا في حالـة استمرار النمط الحالي للاستهلاك، مما سيؤدي إلى منافسة شديدة على مصادر المياه.

وتعتمد بلدان المشرق العربي (عدا دول الجزيرة العربية) على مصادر مائية هي دجلة والفرات وهي ذات منابع تركية ونهر الأردن، أي أن المياه ستكون هي القضية المهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين خاصة وأن حوضي دجلة والفرات يشكلان، مياهاً وأرضا، أهمية كبرى بالنسبة لتركيا لتحقيق ما يأتي:

مصلحة اقتصادية ببيع ماء إلى دول الجوار (تقدر بحوالي ملياري دولار سنويا).

مصلحة إستراتيجية حيث أنها ستكون متحكمة بالأمنين المائي والغذائي في المنطقة إلى حد ما في المنطقة.

توازنا مع الميزة النفطية التي تملكها دول الخليج والنفط العربي.

فتقدمت بمشاريع طموحة منذ أواخر السبعينيات عندما شرعت تركيا ببناء مجموعة من السدود على نهري دجلة والفرات. وكان من ابرزها مشروع الرئيس التركي السابق تورغت اوزال الذي عرف بمشروع "أنابيب السلام"، وتضمن بيع مياه نهري سيمون وجيمون، التي تشير التقارير أن جر المياه لهما سيكون من نهري دجلة والفرات، عبر خط أنابيب إلى دول الشرق الأوسط، وقصدت تركيا من هذا المشروع فضلاً عن مردوده المالي محاولة حل الخلافات المعقدة حول الحقوق المالية بينها وبين الجوار العربي (العراق وسورية)، كما أن تركيا ترى أن المشروع سيوفر فرصة سانحة للتعاون المشترك بين دول المنطقة تكون هي مركزيته، فضلاً الى أنها ستعمل على مقايضة الماء بالنفط، وهذه الأهداف ما سيتم بحثها.

– أهمية المياه الاستراتيجية التركية:

تنبع أهمية المياه بالنسبة لتركيا من مجموعة من الحقائق هي[1]:

على الرغم من انها تسيطر على منبع نهري الفرات ودجلة، وفيها وفرة من المياه من مصادر اخرى، ألا % من أراضيها الصالحة للزراعة في جنوب شرق الأناضول تعاني بشكل عام شحا في المياه.

لمعالجة قضية التكلفة العالية لتوليد الطاقة الكهربائية التي تعمل بالنفط، يجري استبدالها بمحطات كهرومائية.

(*)/عضو الهئية التدريسية في كلية الصيدلة / الجامعة المستنصرية

[1] رغيد الصلح، قبل أن تبدأ حروب المياه في الشرق الأوسط، صحيفة الحياة / // /.

أن قيام مشاريع في منطقة الأكراد ربما عمل على امتصاص نقمتهم، فهم يعيشون في واحدة من أفقر مناطق تركيا .

أن تركيا تواجه أزمات أمنية مع جيرانها الجغرافيين لذا فإنها حرصت على استغلال ورقة الضغط المائي للمساومة على حل كثير من القضايا المعلقة مع الدول الأخرى.

تسعى تركيا لاستغلال وافرها من الماء لبناء علاقات إقليمية تكون فيها صاحبة قرار، مثلما أصبحت الدول العربية النفطية صاحبة وزن، لذا طرحت مشروع أنابيب السلام.

يقول الأتراك: إنه إذا كان مجرى الثروات في أراضي دول متعددة يعطي هذه الدول الحق في اقتسامها فيما بينها، فإن النقط الموجود في باطن أراضي دول الخليج العربية قد تكون في مرتفعات تركيا ثم انحدر إلى أراضي هذه الدول[1]. أي أن تركيا تعتبر نفسها دولة منبع نفطي، وهذا طرح غير منطقي ويمكن رده لأن القوانين الدولية لم تتحدث عن تحولات الموارد في باطن الأرض، فكيف تستطيع تركيا أن تثبت أن الأرض تركية .

.– مشروع "أنابيب السلام":

اقترح هذا المشروع اول مرة الرئيس التركي الأسبق " " في آذار م، عندما كان مايزال رئيساً للوزراء في اثناء زيارته للولايات المتحدة وتم عرض هذا المقترح فيما بعد بأسم "مشروع السلام" في المؤتمر الثالث لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة "جورج تاون" الأمريكية لبحث مشكلة المياه، في أحواض انهار الأردن والفرات ودجلة والنيل في " حزيرانCSIS، اذ اقترحت تركيا بموجب هذا المشروع تزويد سوريا والأردن وبلدان الخليج العربي بفائض مياه نهري "سيحان وجيهان" بجنوب تركيا وأكدت أنها اطلقت عليه هذا الأسم لاقتناعها (بأن تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق منافع مشتركة من استغلال الموارد المائية سيكون من شأنه تخفيف هذه التوترات في المنطقة وتشكيل شريان حياة وتعاون بدلاً من خلق مشكلة جديدة حول المياه لنزاعات المنطقة)[2]وأشاد ذا المشروع التقرير النهائي الصادر في المؤتمر المذكور والمعنون (بأنه يمثل أحدى طرق التعامل مع مشكلة المياه في الشرق الأوسط ومشروعا جاداً وواقعياً. يعبر عن حسن نوايا تركيا واقتراحا بناءا وخلافا لم تشهد المنطقة مثيلا له حتى الآ)[3].

يرتكز هذا المشروع على جر المياه العذبة من فائض تركيا المائي باتجاه الجنوب بخطين:

---

[2] **حاقان طونش، مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الأول، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، الطبعة الأولى، كانون الأول، – .**

[3] **. علي أومليل، تحرير وتقديم، العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الأقليمي، منتدى الفكر العربي، عمان، .**

[4] **جلال عبد الله معوض، تركيا والأمن القومي العربي، السياسة المائية والأقليات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ( )**
.

[5] **المصدر نفسه، ص – .**

الخط الغربي: ويسير في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة (C IS) بعد أن يمر في الأردن ثم يواصل سيره إلى أربع مدن سعودية، وأجمالي طول الخط (C IS) كم يتدفق عبره (:) مليون م (من المياه يوميا .

الخط الشرقي: ويبلغ طوله (C IS) كم، ويمر عبر الأردن والكويت والسعودية والبحرين وقطر والأمارات العربية (دبي والشارقة وابو ظبي)، وينقل (:.) مليون م من المياه يوميا. وتشير دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع التي قامت بأعداده الشركة الأمريكية "براون اندروت" الى أن تكلفة المشروع تبلغ مبدئيا بين (" – ") مليار دولار وأن المشروع ممكن التنفيذ من الناحية الفنية وأن تكلفة الغالون المكعب من هذا المشروع هو ثلث الغالون المكعب من المياه العذبة المحلاة[6].

أن هذا المشروع لم يجد القبول لدى قطاع المعنية، فمن جانب هناك خشية من تحكم تركيا بهذا المشروع واستغلاله لابتزاز الأطراف المستفيدة الأخرى، ومن جانب آخر فأن المشروع مرتفع الكلفة ويتعذر ايجاد مصادر تمويل دولية كافية في الوقت الحاضر فضلا عن مواجهة المشروع مشكلات تقنية وطوبوغرافية بالنسبة الى استخدام المياه ، وكذلك خشية البلدان العربية المعنية ان يؤدي اعتمادها على مشروع "مياه السلام" إلى غياب الحافز أو الدافع لمواصلة مشروعاتها الرامية الى الاعتماد على الذات باستغلال المياه الجوفية ومياه البحر، والأهم من ذلك لابد من أن تمر "أنابيب السلام" عبر سوريا التي تعترض بالأساس على تنفيذ المشروع، طالما لم يتحقق "السلام" مع (الكيان الصهيوني) الذي يعد من أهم الأطراف المستفيدة من المشروع المقترح. الا أن السلطات الركية لم تصغ للاعتراضات السورية، إذ وقع وزير الخارجية التركي "حكمت تشيتين" في أثناء زيارته "اسرائيل" في " " مذكرة تفاهم مع الأخير تضمنت التعاون في موضوع المياه ولاسيما أمكان تنفيذ المشروع المذكور إلا أن هذه المذكرة لم تنفذ بسبب الموقف السوري المعارض .

– أهداف مشروع "أنابيب السلام"

يعد هذا المشروع من المشروعات الاستراتيجية المطروحة في أطار مشاريع الربط "الشرق أوسطية" التي تطمح تركيا أن تكون القائد أو الوصيف فيه، وفي حالة تنفيذها هذا المشروع الذي لم ير النور بعد ستحقق تركيا جملة أهداف هي:

---

[6] صباح محمود محمد و عبد الامير عباس، السياسة المائية التركية، بيروت، مطبعة المتوسط، 6 .

[7] صباح محمود محمد و عبد الامير عباس، المصدر نفسه، ص .

[8] . حميد الجميلي، "الأطماع التركية بمياه دجلة والفرات الابعاد والانعكاسات"، مجلة افاق عربية، عدد ((. .)، بغداد، . .

[9] ترى تركيا أن قيام الصلح بين تركيا والكيان الصهيوني وبالتالي "السلام" في الشرق الأوسط سيمهد لتنفيذ مشروع "أنابيب السلام" وتغطية نفقاته المائية وايجاد سوق مربحة لبيع المياه بالنفط العربي، لذلك ساندت المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول العربية المعنية والكيان الصهيوني كما قدمت مبلغا قدره ( ) مليون دولار مساعدات لدعم السلطة الفلسطينية، علما أن موقف تركيا من "عملية السلام في الشرق الأوسط هو بحل ا لقضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن الدولي) ، ينظر: أنعام رعد، الصهيونية والشرق أوسطية من هرتزل إلى بيريز النفق والخطة المعاكسة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،) .

يؤكد الرئيس التركي الأسبق " " أن تركيا ستجني فوائد اقتصادية ومالية إذا تمسكت بمنهج ((التفكير بعظمة)) ولاسيما إذا اعتبرنا أن المشروع يمكن أن يكون حافزا رئيسا للاقتصاد التركي ومبررا لمشروع مائي ضخم في جنوب شرقي الأناضول، وتصميم الأتراك على ترويج مشروع "أنابيب سلام" نابع من اعتقادهم أن مثل هذا المشروع لابد من أن يوفر لبلدان المنطقة فرصة للتعاون المشترك " ، فضلا عن أنه يوافر لتركيا تحقيق عائدات مالية كبيرة تقدر بحوالي (() مليار دولار سنويا نظير بيع المياه إلى الدول العربية الخليجية هو ما يعني مقايضة المياه بالنفط العربي الذي تستورده تركيا.

تأمل تركيا فيما لو تم تنفيذ المشروع أن تحصل على حصة أكبر من الاستثمارات العربية المباشرة وحصول الشركات التركية على حصة أكبر في الأسواق العربية لتصريف منتجاتها.

تعزيز دورها كعنصر للتوازن والاستقرار والسلام في منطقة "الشرق الأوسط" الحافلة بالاضطرابات والمرشحة في المستقبل (طبقا للتصورات الغربية) لنشوب صراعات مائية [10].

محاولة القيام بدورفعال في "الشرق الأوسط" عبر منابع للمياه والمشروعات المشتركة وأناطة دور فعال لتركيا في أطار هذا المشروع على حساب الدول العربية وطروحات الوحدة العربية والأسلامية ومحاربة الاستعمار الأمريكي والغربي والهيمنة على هذه المنطقة.

الحيلولة دون تحقيق أي دور لكل من أيران وباكستان في المنطقة، وذلك من منطلق امتداد نفوذ تركيا هو من الأمور المهمة في مجال تحقيق الأمن القومي التركي وتعزيزا لمكانتها الأقليمة والدولية.

توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري مع الكيان الصهيوني لإنشاء محور استراتيجي مهم يحقق مصالحهما في المنطقة وقيادتهما لها.

ولعل أهم أهداف هذا المشروع التي لها صلة مباشرة بسوريا؛ هو أنه يمنح تركيا السيطرة على منطقة "الشرق الأوسط"، ونتيجة لذلك فسوف تعود تركيا تدريجيا لتصبح أهم عنصر جغرافي بالمنطقة وسوف تصبح سوريا تابعا وخاضعا لها " ذلك أنه باستثناء أن فكرة "أنبوب السلام" تعد بمثابة محاولة تركية لجس نبض سوريا لتنظر كيف ستكون ردة فعلها على أقامة مشروع المياه في لواء الاسكندرونة الذي تضغط تركيا على سوريا للاعتراف بسيادتها عليه، و ـذا سيكون الدافع الجغرافي لتركيا من وراء هذا المشروع هدفا آخر مضافا إلى جملة الأهداف الأخرى " ، والدليل على أن الدافع الجغرافي هو أحد دوافع أقامة مد "أنبوب السلام" هو دليل ذو شقين، فمن جانب تجد تركيا تحجب المياه عن سوريا وكذلك العراق (مياه الفرات)، ومن جانب ثالث نجد أن تركيا تكرر زعمها بأنها مضطرة إلى خفض كميات مياه نهر الفرات المتدفقة الى سوريا والعراق بسبب "احتياجاتها الكبيرةمن المياه في جنو ـا الشرقي ومن ثم تقيم السدود على الفرات. وتحول المياه إلى الأراضي

---

[10] **طارق المجذوب، اشكالية المياه في الشرق الأوسط، مجلة الشرق الأوسط، العدد (Q10) ( ) .**

[11] **. هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية– التركية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ( ) . .**

[12] **خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربي – التركية، بغداد، مطبعة الراية، ( ) 12.**

[13] **المصدر نفسه، ص) . ينظر أيضا: . احمد نوري النعيمي، تركيا والوطن العربي، طرابلسن ( ) ( ) .**

المنبسطة بالجزيرة الواقعة داخل هذه المنطقة، ومن جانب آخر تعرض تركيا بيع ما يقرب من (() مليار / ((من المياه سنويا إلى سوريا، وهذا الأمر يثير الدهشة (وذلك أنه بوسع تركيا تحويل فائض مياه نهري سيحان وجيهان عبر النفق المخطط اقامته تحت الجبال الى مناطق غازي عينتاب واورفة الواقعتين داخل حدودها وتطوير مشروع الفرات —سيحان وجيهان– الذي سيتدفق فائضه من المياه إلى سوريا وكذلك العر) . بما انها لاتفعل ذلك، فأنه يمكن الاستنتاج ان الدافع الرئيس وراء مشروع "أنابيب السلام" هو الدافع الجغرافي، فتركيا تسعى الى السيطرة على دول "الشرق الأوسطˮ من طريق المياه التي ستشعر كل الأماكن الواقعة جنو ـا بنقصها والتي سوف يصبح سعرها اعلى من سعر النفط، ومما يدعم ذلك انه لو كان المسؤولون الاتراك جادون فيما يدعونه من رغبة في تقليل حدة أزمة المياه في المنطقة لسمحوا بتمرير كميات اضافية منها في نهري الفرات ودجلة تكفي لتحويلها في دول الخليج العربي عبر جنوب العراق وبذا سيتم توفير الأموال الطائلة التي يحتاجها تنفيذ مشروع "أنابيب السلام" المقترح.

من هنا نجد أن تركيا تتطلع من خلال مشروعها المذكور لتدخل بشكل مباشر في شؤون المنطقة لفرض نفسها كقوة كبرى لا مفر منها في عملية أعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية لـ"الشرق الأوسط" التي تسارعت مع نشوب حرب الخليج الثانية عام " " . وقد اثبتت المياه أنها "سلاح ووسيلة فعالة في خدمة هذه الاستراتيجية، وعليه تقترح انقرة نقل المياه الى دول المنطقة في تلبية حاجاتها من المنتجات الزراعية من مشروع "غاب" —كما أشرنا سابقا– بفضل المساحات الكبيرة التي يرويها هذا المشروع مما يمهد السبيل لاسترداد تركيا مركزها كدولة كبرى في المنطقة بعد أن فقدته مع تمزق أوصال الصراع العربي الصهيوني ولممارسة هيمنة أقليمية (تركية– صهيونية) على الدول العربية ترتبط بشكل دقيق بالولايات المتحدة ، إذ يعد التفاهم على تقاسم الثروة المائية في المنطقة من أولويات التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني، ولذلك لم يكن مستغربا أن يدرج هذا الموضوع في جدول أعمال مؤتمر موسكو الذي عقد في ك)، وعندما تطرح قضية المياه تبرز تركيا بوصفها طرفا أساسيا مباشرا نظرا لأن نهري دجلة والفرات ينبعان من أراضيها ولذلك طرح اختيارها لتكون المكان الذي تعقد فيه المفاوضات العربية الصهيونية حول المياه .

– اثار مشروع "أنابيب السلام" على سوريا:

في حالة أن كتب لهذا المشروع أن يجد طريقه للتنفيذ، فأنه سيؤدي إلى جملة من الآثار والعواقب السلبية تطال سوريا وبقية الدول العربية المعنية، وعلى النحو الآتي:

على الرغم من أن المشروع يبدو انسانيا واقتصاديا يساهم في حل مشكلة حيوية في المنطقة إلا أنه لا يأخذ بعين الاعتبار حقوق الآخرين بمياه الفرات التي تفيض عن حاجة تركيا.

---

[14] **سعود محمد السامرائي، التهديدات الاسرائيلية للأمن المائي العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية، الجامعة المستنصرية،) .**

[15] **عبد العزيز شحاذة المنصور، المسألة المائية في السياسة العراقية تجاه تركيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 5(.**

[16] **. عوني عبد الرحمن السبعاوي، اسرائيل ومشاريع المياه التركية، ابو ظبي،) . .**

أن محاولة تركيا وضع المشروع موضع التنفيذ هو لغرض تنفيذ مخطط محكم للسيطرة على جميع المياه تللافقة من أراضيها، مما يساعد على تعطيش الدول ا ـاورة فتضطر هذه الدول إلى القبول بالمشروع التركي الذي يحقق مقولة (النفط لكم.. والماء لنا) والذي يؤدي إلى تحكم تركيا بمصادر المياه في المنطقة [17]، وبذلك ستكون المياه وسيلة ضاغطة بيد تركيا؛ يقول "جيم دونما" مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية أمام مؤتمر دولي للمياه عام) (يجب التنبيه إلى أنه بمجرد أن تصبح هذه الدول معتمدة على هذين الخطين فسوف يساعد ذلك على تقوية موقع تركيا بين دول المنطقة وهذا لمصلحة تركيا) [18]. أما الدول الخليجية ؛ فأنه عند تنفيذ المشروع ستعتمد على استيراد المياه من تركيا وبذلك ستكون عرضة للابتزاز التركي ولاسيما أذا حدثت تطورات تتعارض ومصلحة تركيا أو مصلحة الولايات المتحدة التي ترتبط معها تركيا بعلاقات استراتيجية وهي بالتأكيد لها الأولوية على علاقات انقرة بالعالم العربي.

ان اهتمام الولايات المتحدة بملف المياه في أطار المفاوضات المتعددة الأطراف في "الشرق الأوسط" له مدلولات كثيرة أذا ما تذكرنا استراتيجية أدراج مشكلة المياه في المفاوضات مع سوريا للضغط عليها وأكراهها على أجراء محادثات مع حليفتيها تركيا و(إسرائيل) لوقف مساندتها لحزب PKK وتسوية مشكلة المياه القائمة بينها، وبين والطرفين الآخرين [19].

في حالة تنفيذ المشروع؛ سيؤدي الى تزويد (إسرائيل) بالمياه والعرب في حالة حرب معها ناهيك عن أن هناك تحالفا تركيا (إسرائيليا)ستراتيجيا يكون موجها ضد سوريا والعرب بالضرورة، و ـذا سيحقق هذا المشروع لتركيا ولـ "اسرائيل" تحديدا الفائدة الأكبر (ليصبح تحالفهما المائي الوجه الآخر لتحالفهما الاستراتيجي)، والخطورة تتجاوز ذلك إذا علمنا إن المياه هي العنصرالأساس لأقامة النظام الأقليمي الذي دعا أليه وزير الخارجية (الإسرائيلي) "شمعون بيرس" وهو نظام يبنى على حساب مستقبل أمكان تحقيق التضامن والوحدة العربية؛ يقول "بيرس" مبرزا أهمية المياه في النظام المذكور (.. المياه أكثر من أي قضية أخرى تعتبر دليلا على مدى الحاجة لأقامة نظام أقليمي..) [20]، وبذلك يظهر الدور السياسي للمياه في فكر "بيرس" الذي يضيف في هذا الصدد: (أن استخدام المياه سوف يكون موضوعا سياسيا رئيسيا في منطقة الشرق الأوسط) [21]. ولذلك نجد أن "اسرائيل" تقوم بتحريض تركيا على المضي بمشاريعها والا تعبأ بردود الأفعال العربية.

.– موقف سوريا من المشروع:

---

[17] **عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة، التركية – الاسرائيلية، بيروت، دار الفكر، (.. : (: (.**

[18] **. عوني عبد الرحمن السبعاوي، اسرائيل ومشاريع المياه التركية، مصدر سبق ذكره، ص . .**

[19] **طارق المجذوب، لا أحد يشرب، مشاريع المياه في استراتيجية اسرائيل، (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، : ((9) : (. ينظر ايضا: طارق المجذوب، "مشكلة المياه في الشرق الأوسط"، مجلة شؤون الأوسط، عدد (:): (.. :)) .**

[20] **شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، (عمان، دار الجليل للدراسات والابحاث الفلسطينية، ط (0)) ( ) .**

[21] **المصدر نفسه، ص) .**

لاشك في أن أول ذكر لمشروع "أنابيب السلام" ورد عندما قام وفد رسمي تركي يضم مجموعة من الساسة والفنيين الأتراك، وممثلين عن الشركة الأمريكية "براون اندروث" المكلفة بدراسة المشروع بزيارة سوريا في "شبا) ، لأقناع الحكومة السورية بقبول المشروع، وحدد الأخيرة موقفها من المشروع في النقا الآتية " :

أن سوريا لا تعارض مرور (أنابيب السلا() في أراضيها اذا وجدت الدول العربية المعنية أنه مشروع اقتصادي وضروري لها.

أن سوريا لا تريد الاستفادة من مياه المشروع المذكور، لأنها لا ترغب في ربط مياه شر ا بأية جهة خارج أراضيها صديقة أحيانا وغير صديقة أحيانا أخرى.

أن سوريا لا توافق على مرور (أنابيب السلام) في أراضيها أذا كانت (إسرائيل)، أحدى الأطراف التي ستستفيد منها مياهه، نظرا لمساس هذا الأمر بـ (عملية السلام) الذي لم يتحقق بعد في المنطقة.

أن سوريا ترى في أن هذا المشروع غير اقتصادي، وذلك لأن كمية المياه التي سينقلها المشروع حوالي مليار م في السنة، والكلفة المبدئية لتنفيذه هي ( ) مليار دولار.

ترى سوريا، أن الحل السليم لمشكلة المياه في دول الخليج العربي حاضرا ومستقبلا يكمن في تحلية مياه البحر، بكلفة معقولة.

.– الموقف العربي من المشروع:

لقد أثار مشروع "أنابيب السلام"حفيظة الدول ا اورة.ولعل أحد أسباب امتناع البنك الدولي وعن المساهمة في تمويله كونه سببا في إمكانية قيام نزاع إقليمي. أما اليابان فقد اشترطت لتقديم قرض بقيمة مليون دولار لحل النزاع حول المياه بين كل من تركيا وسوريا والعراق .

تخطط تركيا لهذا المشروع على أساسين:

:. أن يتم تمويله من الدول العربية الخليجية.

.– أن تحصل على منافع آتية من النفط والغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية وعلى قروض عربية ميسرة واستثمارات عربية في المشروعات التنموية التركية وزيادة حصة الصادرات التركية إلى الأسواق العربية. لذا شهدت الفترة اللاحقة جهودا تركية مكثفة لإقناع الجانب العربي بجدوى المشروع وضرورة تنفيذه إلا أن الدول العربية أبدت تخوفها مستندة إلى:

أن يؤدي اعتمادها على هذا المشروع إلى غياب الحافز لمواصلة مشروعاتها الرامية إلى الاعتماد على الذات في توفيراحتياجاتها المائية، لا سيما وأن الدول الخليجية قد أنفقت الكثير في سبيل إنشاء محطات تحلية مياه البحر، والبحث عن المياه الجوفية.

---

[22] **عبد العزيز شحاده المنصور، مصدر سبق ذكره، ص – ؛ نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت،)6 .**

[23] **نبيل السمان، مشكلة المياه في سوريا، ص – .**

أن يمنح هذا المشروع تركيا وسيلة للضغط على الدول العربية توائم سياساتها وتخدم مصالحها والمصالح الأوروبية والأمريكية .

أن تكون تركيا وهي تنشئ في ذهنها فكرة "أنابيب السلام" قد وضعت (إسرائيل) في قلب الدول المشتركة في المشروع والمستفيدة منه. وذلك بالتلميح بأن الأنبوب عندما لا تكون (إسرائيل) مستفيدة منه سيكون تحت رحمة تصرفها العسكري. وفي هذا الصدد تم التذكير بدور (إسرائيل) الرئيس في إجهاض مشروع أنبوب النفط العراقي عبر الأردن خلال الحرب العراقية- الأيرانية .

- الحلول السورية والتركية المقترحة:

:- الحل السوري:

يعتمد الحل السوري لمشكلة تقاسم مياه نهر الفرات على ثلاثة مبادئ رئيسة هي:

:. اعتبار نهر الفرات نهرا دوليا.

.. اعتبار مشكلة الفرات بشقيها (تقاسم المياه وتلوثها) مشكلة سياسية تحتاج إلى قرار سياسي على أعلى مستوى.

تعتبر سوريا القوانين الدولية والتوصيات التي أقرتها مؤسسة القانون الدولي مبادئ عامة وملزمة بخصوص الفرات.

فقد اعتبرت الحكومة السورية نهر الفرات نهرا دوليا تبعا للاتفاقيات الدولية التي أجرتها تركيا مع جيرانها، وكذلك التي أبرمتها مع الدول المتشاطئة على نهر الفرات، وأن مسألة استخدام مصطلح المياه العابرة للحدود عند الحكومة التركية بسبب استخدامه في اتفاقية معقودة مؤخرا لا تعترف به الحكومة السورية، لأنه (مسألة صياغة ولا يوجد اختلاف جوهري بين هذا المصطلح ومصطلح النهر الدولي) .

كما أن سوريا ترفض التعريف التركي للنهر الدولي: (بأنه النهر المتاخم الذي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية، أي الذي يفصل بين دولتين)، وليس النهر التعاقبي.

ويعتبر السوريون هذا التعريف غير مقبول بنظر القانون والممارسة الدولية، ويستند السوريون في رفضهم للتعريف التركي على (أنه إذا تم نفي الصفة الدولية عن الأنهار التعاقبية، فلن يكون عند ذلك نهر النيل، والسند، والنيجر، والسنغال، والراين، والدانوب، والمكسيك، وكولومبيا وغيرها أنهارا دولية) .

---

[24] صرح دجيم دونا مستشار تورغوت اوزال (رئيس الحكومة التركية آنذاك) عندما تعتمد البلدان الأخرى على هذا المشروع فإن هذا يدعم إلى حد كبير مركز تركيا السياسي؛ ينظر: علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات: النزاع على المياه في الشرق الأوسط، رياض الريس للكتب والنشر، لندن – بيروت، الطبعة الأولى، حزيران .

[25] . هيثم الكيلاني، تركيا والعرب: : ---.

[26] وزارة الخارجية السورية: من نص مذكرة وزارة الخارجية السورية، إلى الحكومة التركية حول مستجدات الفرات، بتاريخ / : / . ينظر: علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص : .

[27] وزارة الخارجية السورية: من نص مذكرة وزارة الخارجية السورية، إلى الحكومة التركية حول مستجدات الفرات، بتاريخ / : / –؛ فضلا عن علي جمالو: ثرثرة فوق الفرات، النزاع الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص : .

كما تعتبر الحكومة السورية أن تركيا نفسها اتعرفت في أكثر من معاهدة أن النهر التعاقبي هو نهر دولي تنطبق عليه القواعد القانونية الدولية الخاصة بالأنهار، كما هو الحال في ديباجة المعاهدة الموقعة بين بلغاريا وتركيا في تشرين الأول) ، والتي أصبحت نافذة في تشرين الثاني) .

يؤكد السوريون أن الخلاف التركي – السوري على مياه نهر الفرات مصطنع، لأن الحكومة التركية تريد خلق مشكلة حوله، وذلك بإضافتها مشكلة جديدة إليه، غير المشكلة المزمنة المتمثلة بتقاسم مياه نهر الفرات، ألا وهي: طرح تركيا لمياه ملوثة تزيد سميتها عن مياه الصرف الصحي...) .

لذلك يطالب السوريون الحكومة التركية، كمقدمة للحل بـ :

أن تمتنع تركيا عن تغيير المنطقة التي يجتاز فيها النهر الحدود، إلا بموافقة الدولة الجارة.

أن تمتنع تركيا عن تغيير طبيعة المياه، بشكل يضر بغيرها، كتلويث المياه بالمخلفات الصناعية، أو مجاري الصرف الصحي.

عدم حجز ماء النهر أو التصرف به لدرجة تسبب هبو المستوى الطبيعي للمجرى في الدول المتشاطئة الأخرى.

عدم القيام بأعمال تؤدي إلى فيضان النهر في الدول المتشاطئة.

صحيح أن السوريين يتمسكون بحقهم الثابت في مياه الفرات، وفقا للبروتوكول المؤقت لعام ...)، وحتى التوصل إلى حل نهائي لا يتعارض مع حاجات البلدين المائية، إلا أنهم يعتبرون أن الحصة السورية – العراقية المناسبة هي بحدود ( ) ((/ ثا، ومن المنظور، يرى السوريون أنه لا بد من حل مسألة المياه بحسن نية، والتوصل إلى اقتسام عادل بين الدول الثلاث المتشاطئة، اعتمادا على القوانين والأعراف الدولية، ومبدأ حسن الجوار / .

وكخطوة أولى وأساسية من الحل الذي يتبناه السوريون: (وقف كافة المنشآت والأعمال على نهر الفرات، والشروع في مباحثات جدية وعاجلة بين البلدين على مستوى وزراء الخارجية، من أجل الاتفاق على التوزيع النهائي لمياه الفرات، وعلى شرو استثماره، عملا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بتاريخ /// بين رئيسي الحكومتين السورية والتركية) .

.- الحل التركي:

---

[28] **المصدر نفسه، ص28.**

[29] **عبد العزيز المصري، واقع مشكلة المياه بين سوريا والعراق مع تركيا، مجلة صوت فلسطين، دمشق، العدد9 : (أيار 6 : (9 .**

[30] **. طارق المجذوب، العلاقات العربية – التركية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص . .**

[31] **المصدر نفسه، ص31.**

[32] **وزارة الخارجية السورية، نص مذكرة وزارة الخارجية السورية إلى الحكومة التركية حول مستجدات الفرات، مصدر سبق ذكره، وكذلك: علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص : .**

رغم اعتراف الأتراك أيضا بأن (مشكلة المياه بين سوريا وتركيا في حد ذاتها غاية في التعقيد، ولا يمكن تصغيرها إلى (قسمة المياه)، إلا أن الأتراك يختلفون مع السوريين في مبادئ الحل وفي خطواته أيضا .

فعلى رغم اتفاق الأتراك مع السوريين في مبدأ وحيد من المبادئ التي اعتمدها الأتراك لحل مشكلة الفرات، ألا وهو:

الحل السياسي، رغم اختلافهما في مضمونه، إلا أنهما يختلفان في المبدأين الآخرين وهما:

اعتبار نهر الفرات نهرا تركيا تعاقبيا وليس دوليا.

اعتبار أن مشكلة الفرات يمكن أن تحل فنيا وثنائيا حسب مبدأ قسمة استخدامات المياه، وليس قسمة المياه بين الدولتين، ولا داعي لأخذ مبادئ القانون الدولي ولا القوانين التي تعتمدها الجمعية العامة بعين الاعتبار.

لقد دأب المسؤولون الأتراك على ترديد وجهة النظر الرسمية التركية القائلة بأن (دجلة والفرات ثروة قومية خاضعة للسيادة التركية وحدها)، أي أنهما نهران تركيان عابران، كما أن الأتراك يعتبرون نهري دجلة والفرات نهرين عابرين للحدود الجغرافية، وإن القانون المتعلق باستخدام المياه العابرة للحدود، وغير المخصصة للملاحة لا يزال قيد التطور، بغية إعداد وثيقة إطارية، إلا أن هذا القانون لم تتم صياغته بشكل كامل بعد) .

ويؤكد الأتراك أن ليس هناك قوانين تجبرهم على اقتسام ما يسمونه مجاري المياه العابرة للحدود، فتركيا تفرق بين مجاري المياه الدولية، ولاري التي تمر عبر الحدود مثل نهري دجلة والفرات ، فبينما رى النهر الدولي صفتان متقابلتان تحت سيادة دولتين أو أكثر ، أي تفصلان بين دولتين أو أكثر، تجتاز الأنهار التعاقبية مثل الفرات عدة دول وليست تفصل بينها.

وهذا يعني أن نهر الفرات حسب ما يراه المسؤولون الأتراك هو نهر تركي تعاقبي، ولتركيا الحق في التصرف بمياهه الموجودة في الأراضي التركية، دونما مراعاة لما قد يحدثة هذا الموقف من إجحاف بالحقوق السورية والعراقية .

إن فهم تركيا لقسمة المياه، كما تم التأكيد عليه خلال التطورات الأخيرة في القانون الدولي، (كان ولا يزال، لا يعني قسمة المياه بين البلدان المعنية، بل يعني قسمة استخدامات المياه، على أساس معقول ومنصف آخذين بعين الاعتبار كافة العوامل والظروف ذات الصلة) .

---

[33] **وزارة الخارجية السورية، نصر مذكرة السفارة التركية إلى الحكومة السورية بتاريخ 33/33/ ، مصدر سبق ذكره، وفي: علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص : .**

[34] **المصدر نفسه، 34.**

[35] **. طارق المجذوب: العلاقات العربية – التركية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص :**

[36] **. زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، دمشق، دار طلاس للترجمة والنشر، .**

[37] **نجاتي أوتكان، (كلمة الوفد التركي – المذكرة التفصيلية عن عملية بدء تجمع مياه خزان أوتاورك)، مجلة الباحث العربي، العدد .**

وتحت مبدأ (الاستخدام الأمثل) للمياه، دعا الجانب التركي، (إلى تشكيل عدة لجان فرعية تكون مهمتها إجراء دراسات عن التربة والزراعة والمياه، والتخطيط الهندسي في البلدان الثلاثة) [38].

وقد وضعت تركيا خطة من ثلاث مراحل، تقوم ا تلك اللجان:

المرحلة الأولى: تهدف إلى جرد للموارد المائية في المنطقة.

المرحلة الثانية: تهدف إلى تقويم التقنيات المستخدمة حاليا في الري، وتركيب التربة، وأصناف المحاصيل وطرق الزراعة.

المرحلة الثالثة: يتم فيها تحديد الحاجات المائية الحقيقية، والسياسات للتعامل مع هذه الحاجات، بوساطة الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة في سوريا والعراق وتركيا [39].

الخاتمة:

يتضح مما تقدم أن الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام على يد مصطفى كمال اتاتورك، والاهتمام منصرف إلى مشكلة المياه في حوضي دجلة والفرات اللذين يشكلان مياها وأرضا، أهمية كبرى في الاستراتيجية التركية، لذلك عمدت تركيا إلى تنفيذ بعض المشروعات المائية واستمرار الدعوات إلى تنفيذ مشروعات مائية أخرى وأبرزها مشروع (أنابيب السلام) الذي يعد من أخطر المشروعات التركية ليس على سوريا والعراق فحسب بل على دول المنطقة كافة لما يحمله من مخاصر اقتصادية وسياسية كونه مشروعا يخدم المشروع الصهيوني، ويعمل على تثبيت مفهوم تحويل الماء إلى سلعة تباع وتشترى مثلها مثل النفط.

---

[38] **وزراة الخارجية السورية، نص مذكرة السفارة التركية إلى الحكومة السورية بتاريخ 38/38/ ، مصدر سبق ذكره، وفي: علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات، النزاع على الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص : .**

[39] **المصدر نفسه، ص39.**